

2009/12/8

تولي الموارد المواقع العليا في التاريخ وصولاً إلى الرئاسة.

يقول المؤرخ تيودرتس الأسقف على قورش من 423-449 .
أن إبراهيم الحرّاني ويعقوب القورشي كانا أول من قدما في العام 428 إلى لبنان وبنيا كنيسة لهما في لبنان ، استأجرا بيتاً بثمان بخص وعندما كانا يرتلان بدون انقطاع ، تم رشقهما بالحجارة والتراب حتى كادا يختفان في غرفتهما ، وفي تلك الأثناء جاء جباة الضرائب ، وكان من لا يسدد الضرائب يُجلد ويُكبل بالسلاسل فتعهد الكاهنان بأن يُسددا الضرائب عن الأهالي ، عندما طلب منهما أهل القرية أن يتسلما شؤون القرية ، قبل شرط بناء كنيسة .

- المرحلة الثانية :

بعد 200 عام على نشوء الإسلام سيطر الخليفة بن مروان على بطريركية القسطنطينية التي كان يخضع لها الكهنة أتباع مارون في لبنان وهم كانوا قد بنوا لهم دير مار مارون في بعلبك ، وبات على من يريد أن ينتخب له بطريركاً أن يأخذ الموافقة من الخليفة الذي اتخذ له مصر كمقرّاً له . وعندما انتخب الكهنة الـ 4000 يوحنا مارون رئيس الدير بطريركاً عليهم ، فأغضب هذا الأمر الخليفة فتوعد بسحقهم إذا لم يعودوا عن الإنتخاب ، إلا أنهم أخذوا البطريرك وذهبوا به إلى أعالي البترون في كفرحي وأقاموا هناك ديراً سموه دير مار يوحنا مارون وهناك كان البطريرك الأول للموارنة ، على أثر ذلك هجم على الموارنة ثمانية آلاف جندي تابعين للخليفة فتصدى لهم الكهنة ومقدمي بشري وإهدن وزغرنا والأهالي في سهول شكا ، ففضوا على الفرقة التي أرسلها الخليفة لكنهم أبقوا على فرسان العلم الأبيض أي فرسان السلام وحملوهم رسالة مفادها إذا أراد الخليفة بأن يتاجر في الساحل اللبناني وبيئنا الخشب عليه أن يأتينا بألف حصان وخمسة ليرة ذهبية سنوياً فوافق ، وقد أسهمت هذه الواقعة في تعزيز الوجه الاستقلالي لهذه الجماعة في لبنان .

هكذا شكّل الموارنة لهم موقعاً أولياً في هذا الشرق مما أتاح لهم ممارسة نشاطهم الديني .

في مرحلة لاحقة :

يوم كانت الدولة العثمانية تخضع الولايات اللبنانية لسيطرتها وتضمها إلى سلطتها وفي المقلب الغربي من الكرة الأرضية كانت الكنيسة الكاثوليكية تعيش صراعاً مع الدولة الإنكليزية التي تمكنت من تثبيت وانفصال الكنيسة الإنكليكانية في بريطانيا وخوفاً من توسع هذا الانفصال عمدت روما إلى تطويق هذا الانفصال وآثاره في الشرق ، هكذا أرسل بابا روما بعثات أجنبية وإرساليات دينية وثقافية راحت تنشئ المطابع في القرن السابع عشر ، ثم الأديرة الكاثوليكية وكانت هذا البعثات تصل إلى لبنان تبعاً ، أهمها البعثات الفرنسية والإيطالية وأحياناً الألمانية .

وقد أتاح هذا الأمر للموارنة أن يتعلموا ويتقنوا اللغات ويتلقوا المنح ليسافروا إلى الخارج للتخرّج من الجامعات لا سيما في باريس ، مما أتاح لهم فيما بعد أن يتبوأوا المناصب الرفيعة في البلاد وأن يحتلوا المناصب الرفيعة في الدولة في حين أن هذا الأمر لم يكن متوافراً لسائر المواطنين في الدولة اللبنانية .

طوّب مارون قديساً في 28 أيلول 1753 عاش ومات في شمال سوريا . (يُقال أن الأمير يوسف شهاب تأثر بهذا التطويب وكان من نتائجه أن اعتنق المسيحية في العام 1756) . وتولّى السلطة في العام 1760

وبالتزامن مع هذا الأمر كان لقبول الأمير يوسف شهاب في العام 1756 المسيحية أن بات الموقع الأول في الجبل في عهد الإمارة يشغله ماروني وذلك عندما تم تنصيب الأمير يوسف شهاب في العام 1760 وراح هذا الأمر يتأكد شيئاً فشيئاً لا سيما في نظام المتصرفية لعام 1864 مع إنشاء مجلس الإدارة المركزي بأغلبية عددية لصالح المسيحيين ثم لاحقاً مع اللجنة الإدارية للبنان الكبير التي تألفت مع قيام دولة لبنان الكبير وكان يضم 7 أعضاء للمسلمين و 10 للمسيحيين . مقابل 220 ألف مسلم و 330 ألف مسيحي عام 1922 .

وهنا نشير إلى الأسباب التي دعت إلى ضم المناطق الشيعية إلى لبنان بعدما لم يكن الأمر مطروحاً وفقاً للخريطة التي قدّمها البطريرك إلى الدولة الفرنسية .

إقرار الإنتداب على لبنان :

بعد انهيار الدولة العثمانية وقبل إنتشار الجيش الفرنسي على الأراضي اللبنانية وبعد أن كان الملك الشريف حسين قد أعلن ثورته وإمبراطوريته التي تضم الجزيرة العربية والعراق والولايات السورية وأعلنت الحكومة العسكرية العربية في بيروت برئاسة عمر الداعوق المسلم البيروتي وفي بعيدا سلّم حبيب باشا السعد رئاسة الحكومة اللبنانية بإسم الملك حسين لكن عمر هذه الحكومات دام 11 يوماً إذا دخلت القوات الفرنسية الأراضي اللبنانية .
-حاول النائب الفرنسي Milleraud الذي أصبح رئيساً لفرنسا إقناع اللبنانيين ضم لبنان إلى سوريا

-في هذه الفترة وبعدها رسخ الفرنسيون انتدابهم على لبنان أعلنوا في 1920/9/1 قيام دولة لبنان الكبير وقد أزعج هذا الأمر المسلمين الذين كانوا يشعرون أنهم انفصلوا عن المحيط العربي الواسع الذي كانوا فيه أكثرية لينضموا إلى كيان مسيحي باتوا فيه أقلية ، وهذا أمر طبيعي تشعر فيه كل أقلية ، كما كان عليه شعور المسيحيين قبل إعلان الدولة في ظل السيطرة العثمانية . حتى إن المسلمين وبعد إضرابهم عن إحصاء 1922 راحوا يقصون من تذاكرهم القسم الأخير الذي يشير إلى أنهم لبنانيون .

-في هذه الفترة كان الحاكم الفرنسي هو السلطة الإجرائية التي تعمل بإشراف المفوض السامي وقد قيل لدى إقرار الدستور في 1926/5/23 أن الرئيس اللبناني أخذ صلاحيات الحاكم الفرنسي ليؤمن للمسيحيين ضماناً سياسية في غياب الفرنسيين كما كان هؤلاء يؤمنون للمسيحيين الضمانة قبل انتهاء الإنتداب .

لماذا أعطيت هذه الصلاحيات للرئيس :

-أولاً ان الفكرة تنبع في أن المسيحيين يحتاجون إلى ضمانة وكانت إرادة سلطة الإنتداب تنجح لحصر الصلاحيات بيد شخص واحد تتعاطى معه أسهل من أن تتعاطى مع جهات سياسية متعددة كأن تتعاطى مع حكومة تتشارك السلطة التنفيذية وقد جاءها ميشال شيحا بأفكار التي أخذها من الدستور المصري حيث أمضى جزءاً كبيراً من حياته فيها ، ونقل نص المادتين 17 و 53 إلى الدستور اللبناني من الدستور المصري المأخوذ عن الدستور البلجيكي المأخوذ بدوره عن الدستور الفرنسي للجمهورية الثانية الذي كان يطبق النظام البرلماني الأورلياني نسبة إلى أسرة أورليان التي حكمت فرنسا في تلك الفترة ، أضف إلى مساهمة الدولة الفرنسية بكل ما أضيف لهذا الدستور حيث تم نقله عن دستور الجمهورية الثالثة .

وعندما أقرّ الدستور وانتخب أول رئيس للجمهورية وهو شارل دباس الأرثوذكسي وهو متزوج من فرنسية ، درس الحقوق في فرنسا وكان إداري حازم له الفضل في تنظيم شؤون القضاء والمحاماة وكان نزيه وعفيف النفس واليد واللسان ولا يطبق المساس بالقوانين . وصحيح أن الموارنة رفضوا القبول بشخص غير ماروني لتولي الرئاسة إلا أن

شخصية الرجل خفتت من حدة التوتر لكون البطريرك قد استقبله على الرغم من أنه كان يفضل نجيب باشا ملحمة لتولى هذا المنصب .

وكانت سلطة الانتداب قد اختارت دباس علناً في حفل عشاء أقامه نقولا بسترس لهذه الغاية في قصره على شرف المفوض السامي « De Jouvenel » وقد أشار هذا الأخير لدى شربه نخب الدستور اللبناني إلى أن الجلسة المقبلة للمجلس النيابي ستكون لاختيار الرئيس وهو موجود بيننا وأشار بيده إلى شارل دبّاس الذي كان يُعرف بناظر العدلية .

هكذا جرت أولى مراحل اختبار تطبيق دستور عام 1926 ، وتوالت عمليات انتخاب أو تعيين رؤساء الجمهورية اللبنانية في شكل مرتبط بإرادة سلطة الانتداب . فبعد انتخاب الرئيس دبّاس (أرثوذكسي) في العام 1926 عيّن المفوض السامي « De Martel » في 2 كانون الثاني من العام 1934 حبيب باشا السعد (ماروني) رئيساً للجمهورية ، وفي 20 كانون الثاني من العام 1936 انتخب إميل إده (ماروني) رئيساً للجمهورية ، وفي مطلع العام 1940 عيّن المفوض السامي « F. Dentz

ألفرد نقاش (ماروني) رئيساً للجمهورية ، ثم عيّن المفوض السامي « Catroux » في 18 آذار من العام 1943 أيوب ثابت (بروتستانت) خلفاً للرئيس نقاش ثم استبدله في تموز من العام ذاته فعين بترو طراد (أرثوذكسي) الذي بقي حتى 21 أيلول من العام 1943 حين تمّ انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية الذي اعتقل في 1943/11/11 وعيّن إميل إده مكانه رئيساً للجمهورية إلى أن أفرج عن الرئيس بشارة الخوري بتاريخ 1943/11/22 هذا التاريخ الذي أصبح تاريخ استقلال لبنان .

هنا نشير إلى أن المجلس النيابي أخذ موقفاً من إميل إده الذي لم يعد يحضر إلى مجلس النواب فاعتبره مستقياً بعد تغييره لأكثر من ثلاث مرات وذلك عوضاً عن رغبة المجلس في إقرار قانون ينزع عنه الجنسية .

في هذه المرحلة كلما كانت تظهر محاولة تتجمع فيها معارضة ما في وجه الانتداب كما حصل مع مجلس الشيوخ كان الانتداب يقف بالمرصاد لها لا سيما عندما ضم مجلس الشيوخ إلى المجلس النيابي ، ثم ورغبة منه في إخضاع المجلس النيابي إلى الرئيس تمّ تعديل الدستور بما يسمح اختيار النواب لتولي الوزارة من خارج المجلس وداخله .

وأحياناً كان يُصار إلى تعطيل العمل بالدستور عندما كانت سلطة الانتداب تشعر بأن الأمور ستقلت من يدها كما حصل عندما علقت العمل بالدستور لدى ترشح الشيخ محمد الجسر في العام 1932 على الرئاسة ليخلف دبّاس وذلك بدعم من أخصام إده وأهمهم بشارة الخوري وهنا كنا قد خسرنا الرئاسة بسبب التطاحن الماروني الأول حيث فضل البعض وصول مسلم إلى الرئاسة بدلاً من وصول ماروني آخر (من هنا أهمية تأمين وصول ماروني إلى السلطة) وكانت بكركي قد أوزعت إلى سلطة الانتداب للتدخل وفي هذه المرحلة ، كان لبنان قد تغير وجهه منذ تلك الفترة فيما لو وصل الشيخ محمد الجسر إلى سدة الرئاسة .

وفي المرحلة التي سبقت الاستقلال سعى البعض إلى التفاهم مع المسلمين بغية التخلص من الانتداب والتوافق على الدولة ، فقبل في حينها أن الميثاق كان نتيجة تفاهم رؤساء المسلمين وسياسيين تقاسموا السلطة والحقيقة أن تلك الفترة لم ينظر فيها المسيحيين برؤيا مستقبلية موحدة ، ولا هم عملوا لهذه الرؤيا لأنه عندما وصل بشارة الخوري إلى الحكم كان على حساب مواجهته مع إميل إده الذي عندما اعتقل بشارة الخوري قبل بأن يعين رئيساً للرئاسة لمدة 11 يوم رغماً من أن ابنه طلب منه أن يرفض لكنه كان قد قبل . أما بشارة الخوري بعد الاستقلال فكان قد بدأ بنفس استقلاله وميثاقه يجمع من حوله اللبنانيين فانهى برئيس الحاشية الذي أثرت حاشيته على حساب الشعب والدستور والقانون وانتهى به الأمر إلى الاستقالة لا سيما بعدما اغتيل رياض الصلح (أهم ما أنجز في عهده إلغاء مجلس المصالح الاقتصادية المشتركة في العام 1944) .

عهد الرئيس كميل شمعون :

استطاع هذا الرئيس أن يتحكم بمفاصل الحكم في لبنان وكان يبذل الحكومة كل 6 أشهر وتحققت إنجازات إقتصادية هائلة (الوفرة من عائدات البترول) وإجتماعية وسياسية واحترام الحريات العامة وإقرار قانون الانتخاب وتخفيض عدد النواب وإعطاء المرأة حق الانتخاب ثم جاء العدوان الثلاثي من إسرائيل وفرنسا وبريطانيا في 1956/10/29 ولم

يتمكن الرئيس شمعون على رغم دعوته لمؤتمر عربي قمة في إعلان قطع علاقات لبنان الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا تضامناً مع مصر مما استثار نقمة السنّة في لبنان الذي راحوا يبنون الولاء لعبد الناصر وسياسته على حساب التركيبة اللبنانية بما يتطلب من وجوب عدم ارتباط أي فريق مع الخارج مما يؤدي إلى الخلل في البنية الميثاقية للبنان . وكان أن سقط زعماء المعارضة في انتخابات 1957 ما زاد الوضع تعقيداً .

عهد الرئيس فؤاد شهاب :

قام هذا العهد على تكليف رؤساء للحكومات من بين الزعماء السنّة فأراح العهد ولا سيما من خلال سياسته الخارجية التي أقام من خلالها تعاوناً وثيقاً مع الدول العربية ولا سيما مع الجمهورية العربية المتحدة وترجم ذلك بمؤتمر القمة الذي عقده مع جمال عبد الناصر ضمن خيمة على الحدود اللبنانية اللبنانية السورية ، لكن في هذا العهد ضاقت ساحة الحرية وكثرت التوقيفات من قبل المكتب الثاني ، هذا على الصعيد الداخلي في مقابل تحقيق تقدم إداري وتنموي على الصعيد الاجتماعي.

عهد الرئيس شارل حلو :

الذي أكمل في بداية عهده سياسة النهج ، ثم وبسبب طبع الرئيس غير العسكري ابتعد هذا العهد شيئاً فشيئاً عن هذه السياسة ، جاءت هزيمة حرب 1967 التي قسّمت اللبنانيين ، فئة لا تريد المشاركة في الحرب ضد إسرائيل ، وأخرى تعتبر من واجبها المشاركة فيها إلى جانب الدول العربية وكان قد سبق هذه الحرب أزمة مالية نجمت عن انهيار بنك إنترا في العام 1966 ، وتلت حرب 1967 الاصطدامات بين الجيش والفلسطينيين الذين برز دورهم كبديل لمواجهة إسرائيل عن حروب الأنظمة والجيوش مما أسهم أيضاً في انقسام اللبنانيين حتى انتهى الأمر بتوقيع إتفاقية القاهرة في العام 1969 (التي باتت اليوم كأنها لم تكن) بعد صدور قانون ألغى مفعولها ، وفي نهاية هذا العهد الذي مالت فيه الأغلبية إلى الحلف لا سيما بعد انتخابات 1968 وبعدما عزف الرئيس شهاب عن الترشح مجدداً وصل الرئيس فرنجية إلى الحكم .

عهد الرئيس سليمان فرنجية :

في هذا العهد تثبت الدافع الفلسطيني في الداخل اللبناني كحالة شاذة بعدما مات الرئيس عبد الناصر من جهة ، وبعد المواجهات التي جرت بينهم وبين الجيش الذي بعدما حلّ المكتب الثاني علموا أن لبنان ليس كالأردن وهم في تلك المرحلة كانوا قادرين على جذب عطف المسلمين مما حمل المسيحيين على الصلح لمواجهة هذا الخطر وكان لتكرار هذه المواجهات أن بدأت في 13 نيسان 1975 ولم تعد تنتهي إلا مع إصلاحات دستورية عالجت مطالب المسلمين من جهة ، ومع إلغاء " إتفاقية القاهرة " من جهة أخرى ، وإنهاء التحرك الفلسطيني الشاذ وضبطه ضمن المخيمات التي يقيمون فيها.

عهد الرئيس الياس سركيس الذي عرف عهد إدارة الأزمة :

في هذا العهد بدأ التدخل السوري المباشر في لبنان وقيام الجبهة اللبنانية وعندها برز طرح مشاريع ممكن أن تشكل الضمانة للمسيحيين لكن يبدو أن استقلال المسيحيين في خياراتهم الخارجية واستقلالهم في شؤونهم الداخلية يزعج المسلمين لأنهم سيشكلون كياناً خارجاً عن المحيط العربي إن لم نقل متعارضاً معه ، وهذه نظرة سلبية لهذه الطروحات وقد واجهوها بقيام التجمع الإسلامي الذي يضم رؤساء الوزراء وبعض الشخصيات البورجوازية الإسلامية الذي بوحدت الأرض والشعب ، وجدد دعمه للفلسطينيين ثم حاول الرئيس سركيس التحضير لطولة مستديرة لإعادة شد أواصر الميثاق

لكن الأحداث الداخلية من مقتل كمال جنبلاط ثم فرنجية وإخفاء الإمام موسى الصدر ثم الإجتياح الإسرائيلي ، لكن من إيجابيات هذا العهد الذي صدر في خلاله القرارات 425 و 426 ، كما أقدم الرئيس على التفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية والتفاهم مع سوريا بما لم يقدم شيئاً لحل الأزمة بل لإدارتها . وحاول طرح حلول الأزمة بالرسالة التي تضمنت 14 بنداً لكنها لم تلقى صدى واسع بسبب عدم تعرضها للإصلاح السياسي .

عهد الرئيس الشيخ بشير الجميل :

كان يملك نظرة مستقبلية هامة للبنان ويملك القدرة على التحقيق كان من الممكن خلق الضمانات للمسيحيين وتعزيز ثقتهم والحد من التأثيرات الخارجية على لبنان ، لكن الإغتيال سبق تسلمه مهامه .

عهد الرئيس الشيخ أمين الجميل :

حاول إنهاء الإحتلالات العسكرية فوافق في اتصالاته بين سوريا وإسرائيل دون أن يحسب أن أميركا كانت تهادن الأثنين مما ضيق عليه هامش الحركة وكانت سلته فارغة عندما لم يتمكن من تنفيذ ما سُمي باتفاق 17 أيار . ثم سعى جاهداً ولمرات عدة في العام 1983 من خلال مؤتمر للحوار الوطني في جنيف 1983 ثم مؤتمر لوزان 1984 وأحياناً كان الرد السوري على هذه المؤتمرات يتجسد تصعيداً عسكرياً . في العام 1985 حصل الانسحاب من شرق صيدا وتكررت مشاهد التهجير والحصار ، حصل انقلاب داخل القوات اللبنانية ، ثم انتفاضة على قيادة القوات التي شاركت في التوقيع على الاتفاق الثلاثي ، ثم أعد الرئيس الجميل وثيقة دستورية في العام 1987 تلا ذلك اغتيال الرئيس كرامة ، ثم رشحت سوريا مخايل الضاهر أو الفوضى ، وبغطاء أميركي فلم يلتزم المجلس فألف الرئيس الجميل حكومة إنتقالية برئاسة الجنرال ميشال عون التي كانت تضم المجلس العسكري الذي استقال نصف أعضائه وأعلنت حكومة الحص أنها الحكومة الشرعية . وهذا التقليد الذي قام به الرئيس الجميل والذي كان جائزاً قبل الطائف وفقاً لما قام به بشارة الخوري عندما سلم الحكومة الانتقالية لفرّاد شهاب بغية إبقاء موقع الأول لإدارة الدولة بيد الموارنة وقد اعترفت بعض الدول بحكومة عون مثل العراق وليبيا ، فيما دعمت سوريا حكومة الحص واختلقت مواقف الدول . وهذا الانقسام تفاقمت الأزمة ، فتألفت لجنة سداسية بقرار صادر عن الوزراء الخارجية العرب التي تألفت من الجزائر ، تونس ، الأردن ، الكويت ، والإمارات وجامعة الدول العربية التي فشلت لعدم تجاوب اللبنانيين مع مبادرتها ، وفي هذه الأثناء خاض عون حرب الإلغاء الأولى في 14 شباط ثم حرباً أخرى في 14 آذار ثم عقدت قمة عربية في المغرب انبثقت عنها لجنة ثلاثية تضم الملك السعودي والملك المغربي والرئيس الجزائري التي أقدمت وزراء خارجيتها على وضع وثيقة الوفاق الوطني

وكلفت الأخضر الإبراهيمي تأمين التنفيذ ، فردّت سوريا باغتيال المفتي حسن خالد والتصعيد العسكري حتى فرضت شروطاً للتعاون لحل الأزمة في خلال 6 أشهر فأصبحت سهلة مهمة للجنة الثلاثية وعقد مؤتمر الطائف في 1989/9/30 الذي أقر فيه الاتفاق من قبل النواب بحضور 63 نائب واعتذار 10 منهم فصعد عون (إستهداف منازل ومكاتب النواب - الإعتداء على البطريرك) لكن المجلس النيابي المنعقد في مطار القليعات صدق على الوثيقة في 1989/11/5 ثم انتخب رينيه معوض رئيساً فاعتيل ثم انتخب الياس الهراوي الذي قامت الحكومة التي كلفها بإعداد مشروع التعديل الذي حيث صوت عليه 48 نائباً باجماع الحضور وصدرت التعديلات الدستورية على الرغم من أن عون كان قبل إنتخاب معوض قد أصدر قرار قضى على المجلس النيابي من دون تضمينه دعوة الهيئات الناخبة وفيما قرر مجلس شوري الدولة اعتبار هذا القرار أو مرسوم حل المجلس هو باطل وكأنه لم يكن لعيب عدم تضمينه دعوة الهيئات الناخبة .

هكذا أقرّ اتفاق الطائف في ظل أجواء غير طبيعية من حروب وصراعات داخلية وخارجية ربما لأكرهت المسيحيين على الموافقة على بعض التعديلات لم يكن ليوافقوا عليها لو كانوا بظروف عادية . لا بل أنهم وافقوا على أمور لم تكن لتطرح لو كانوا في ظروف عادية فعندما أصرّوا على وضع بند متعلق بنهائية الكيان فهم فعلوا لأن السوري كان يطمح بابتلاع لبنان فلو جرت مثلاً هذه التعديلات في العام 1960 لما كان أقر هذا البند .

وبعد أن أُنيطت السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء بدل من رئيس الجمهورية وذلك بموجب المادة 17 من الدستور . كما لم يعد بإمكانه أن يقوم منفرداً بإقالة الوزراء كما كان الأمر عليه بموجب المادة 53 من دستور 1926 .

كما أقر في الدستور صراحة اعتبار لبنان عربي الهوية والانتماء .

نعم أصبح الرئيس بدون صلاحيات كما في السابق لكن بموجب النظام البرلماني لا يجب أن تتاط أصلاً بالرئيس هذا الكم من الصلاحيات لأننا في نظام «Polyarchique» أي نظام الجماعات التي يجب أن تتشارك جميعها في صنع القرار السياسي وبالتالي إن تمثيل المسيحيين في سدة الرئاسة هو ضروري لعدم وجود تمثيل مسيحي مماثل في كامل المحيط العربي والإسلامي ولعدم إظهار وجه لبنان بغير ما هو على حقيقته وأسباب نشأة كيانه .

أما خسارة المسيحيين لما حصل في الطائف فلا تعتبر متحققة إذا تمكنوا من إيصال نصف عدد النواب إلى المجلس النيابي وإذا كان لهم قدرة تمثيلية تمكنهم من تحقيق المشاركة الحقيقية داخل مجلس الوزراء في صنع القرار السياسي .

وبالتالي اليوم إذا كانت كل المراجع السياسية المسيحية ممثلة في المجلس النيابي فإن المشاركة في صنع القرار السياسي تكون متحققة وبالنسبة للحكومة فإن من يمثل المسيحيين في الأغلبية الفائزة في الانتخابات النيابية يكون لها الأفضلية في تأمين إيصال الوزراء المسيحيين إلى الوزارة وتكون المشاركة متحققة .

أما إذا لم يتمكن المسيحيين من إيصال نصف عدد النواب فإننا نكون بموقع عدم التساوي مع المسلمين وفق ما قصده إتفاق الطائف .

أما القول عن التفوق الديمغرافي لفئة يؤدي إلى إضعاف المسيحيين فهو قول مردود لأنه وبحسب الطائف مهما بلغت أعداد الشيعة مثلاً فإن تمثيلهم النيابي لا يمكن أن يزيد عن 27 نائب للسني و 27 نائب للشيعة و 8 دروز ، 2 علوي ، و 34 ماروني ، و 8 كاثوليك و 6 أرمن ، و 1 إنجيلي ، وأقليات مسيحية . والدليل أن الانتخابات الأخيرة أظهرت أن القوة الانتخابية للجنرال عون هي الثالثة ، أي أنه يأتي بعد حزب الله والثاني بعد تيار المستقبل في حجم الأصوات التي تؤيدهم فيما هو يملك ثاني أكبر كتلة نيابية لأن العبرة في القدرة على حيازة أكبر عدد من النواب وليس على أساس أكبر عدد من الأصوات الناجية .

أما العيوب التي نجمت عن سوء تطبيق إتفاق الطائف فتمثلت بالآتي :

- الهيمنة السورية على لبنان .
- عيين رئيس حليف لسوريا وليس للبنان إن لم نقل رئيس سوري على لبنان .
- إقصاء المسيحيين من المشاركة في الحكم وبالتالي في صنع القرار السياسي .
- إقامة نوع من عدم التوازن السياسي والإداري وحتى الإجتماعي وديمغرافي من خلال مرسوم التجنيس .
- عدم التوازن السياسي : قوانين إنتخابات جائرة .
- سورنة المؤسسات الدستورية بكاملها والإدارات أيضاً .
- عدم التوازن الديمغرافي : مرسوم التجنيس .
- إنفاق من خزينة الدولة في أماكن تواجد المسلمين أكثر من أماكن تواجد المسيحيين .
- الإستفادة الإسلامية من مقدرات الدولة حتى أقصى الحدود .

الخلل في النص الدستوري :

- على صعيد تأليف الحكومة .
- على صعيد عدم توضيح تاريخ إنطلاق المهلة لكي يتمكن الرئيس من ممارسة حقه في الاعتراض على القوانين .
- عدم تمكنه من تقرير حل المجلس النيابي بدل من تقديم الاقتراح بذلك وفقاً لمعايير الأغلبية البرلمانية .
- سيطرة رئيس المجلس على مفاصل العمل في المجلس النيابي في العديد من الجوانب .

طرق المعالجة :

- إقرار تعديلات دستورية .
- قانون إنتخاب عادل .
- إعادة النظر جدياً بمرسوم التجنيس ومفاعيله وتجنيس من يستحق فعلاً الجنسية من اللبنانيين وإعطاء هامش أوسع للمسيحيين للتمكن من التساوي في هذا المرسوم لأن لبنان تشارك تناصف توافق ثم ديمقراطية .
- الانطلاق إلى اعتماد الثنائية الحزبية أو التعددية الحزبية بما ينقل العمل السياسي من الإطار الطائفي إلى الإطار الوطني كل ذلك بعد الشعور بالإطمئنان على حقوق الطوائف .
- وضع حد لبيع الأراضي بما يؤدي إلى أسلمة الأرض وذلك باعتماد أساليب متشددة في الرقابة على هذه العمليات التي ستغير وجه لبنان إذا استمرت على الوتيرة التي هي عليه حالياً .
- وبعد تحقيق التوازن والضمانات وإحقاق الحق للجميع يمكن الانطلاق إلى الدولة المدنية من ضمن الحفاظ على هذه المبادئ المرتبطة بالغاية من قيام لبنان .

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد

دكتور في القانون الدستوري والسياسي